

هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/CAC 15/38/18-Add.5

البند 9 (ج) من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين
منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الثامنة والثلاثون، مركز المؤتمرات الدولي في جنيف

جنيف، سويسرا، 6-11 يوليو/تموز 2015

مشروع وحساب الأمانة المشتركان بين منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية
لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي

حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي

المبادرة الخلف

مشروع اقتراح

1- السياق

يصل حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي الحالي إلى نهايته في ديسمبر/كانون الأول 2015. وقد اتفق المديران العامان لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية على ضرورة إطلاق مبادرة تخلف حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي لتبدأ عملها في عام 2016. وكلفت أمانتا الفاو ومنظمة الصحة العالمية بتصميم ووضع مبادرة خلف. وتستند المبادرة الخلف إلى التجارب، والمراجعات الخارجية، والتقييم النهائي لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي الحالي وتأخذ في الاعتبار السياق والاحتياجات المتغيرة في ما يتعلّق بقدرات البلدان النامية المتصلة بالدستور الغذائي. وتتضمّن هذه الوثيقة الوصف العام لاقتراح مقدّم من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مبادرة تخلف حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي. وتقدّم على نحو خاص وجوب سعي حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على المشاركة بفعالية في الدستور الغذائي على نحو مستدام. وسيركّز حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي بشكل أكبر على تنمية القدرات الوطنية للدستور الغذائي، مع السعي الدائم إلى تحقيق مشاركة ومدخلات أكثر فعالية في وضع مواصفات الدستور الغذائي، مقارنة مع حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي الحالي الذي كان موجّهًا في الغالب إلى رعاية المشاركة الفعلية في الدستور الغذائي.

1-1 المشكلات/القضايا التي ستُعالج

شهد القرن الأخير تنامياً هائلاً في حجم الأغذية المتبادلة على المستوى الدولي، وأضحت كميات ونوعيات مختلفة من الأغذية تنتقل اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى مختلف أنحاء المعمورة. ويقدم هذا التطور فرصاً للتبادل كما يطرح تحديات من حيث الصحة على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تتمتع بميزة نسبية في تصدير المنتجات الزراعية أو السمكية. وأقرّ بدور الدستور الغذائي في نظام التبادل العالمي من خلال الإشارة إليه في اتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، والاتفاق بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة.

ويزداد بشكل مطرد عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تؤدي دوراً نشطاً في عمل هيئة الدستور الغذائي، نظراً إلى أنّها تقرّ بمزايا المواصفات المعترف بها دولياً لسلامة الأغذية وجودتها. وعلى الرغم من أنّ العديد من البلدان قد أحرز تقدماً بمساعدة حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي الحالي بصورة جزئية، إلا أنّ القيود على القدرات لا تزال موجودة، وتشكّل حاجزاً أمام مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بفعالية في عملية تحديد مواصفات الدستور الغذائي والاستفادة منها. ويؤدي ذلك إلى نتائج عديدة تشمل: (1) خفض احتمال اعتماد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للمواصفات واستخدامها لها من أجل تحقيق أهداف الصحة العامة؛ (2) صعوبة مشاركة البلدان النامية في تبادل الأغذية على المستوى الدولي؛ (3) الحدّ من التأييد العالمي لمواصفات الدستور الغذائي حين توضع هذه المواصفات من دون أوسع مشاركة ممكنة.

1-2 البناء على إنجازات حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي الحالي والدروس المستفادة منه وإضافة قيمة

ركّز حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي الحالي في المقام الأوّل على توسيع رقعة المشاركة في الدستور الغذائي عن طريق استقطاب ممثلين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى اجتماعات هيئة الدستور الغذائي. وتبيّن أنّ دعم حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي للمشاركة الفعلية وبناء القدرات لتحقيق مشاركة فعّالة في الدستور الغذائي قد ساهم بنجاح في التحسينات التي جرت على المستوى الكمي والنوعي بدرجة أقل، في ما يخص المشاركة في الدستور الغذائي. إلا أنّ هناك إقرار عام بأنّ المشاركة في عملية الدستور الغذائي (أكانت فعلية أو غير فعلية) تكون فعّالة فقط حين تتواجد عناصر رئيسية على المستوى الوطني وتكون وظيفية.

وفي ضوء ذلك، صُمّم حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي بهدف الانتقال من تركيز أساسي على دعم المشاركة الفعلية، إلى تركيز على المساعدة من أجل بناء قدرات وطنية قوية وصلبة ومستدامة للانخراط في الدستور الغذائي. وبالنظر إلى اختلاف أولويات ومستويات قدرات فرادى البلدان واحتياجاتها، فهذا يدعو إلى نهج مكيف عوضاً عن نهج "واحد يناسب الجميع". ويقضي ذلك الانتقال من تخصيص الأموال على نطاق واسع وفق توزيع متساوٍ على جميع البلدان في مجموعة بلدان محددة، إلى تخصيص الأموال على أساس الاحتياجات المحددة لمختلف البلدان لتنمية قدراتها من أجل المشاركة على نحو فعال في الدستور الغذائي، على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وتقع على عاتق البلدان مسؤولية المساهمة في تنمية هذه القدرات والخضوع للمساءلة على النتائج.

وسيستمر حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي في مواءمة الأنشطة الممولة من حساب أمانة الهيئة مع أنشطة أخرى في ميدان قدرات الدستور الغذائي. وسيعمل حساب الأمانة بالتعاون الوثيق مع أصحاب الخبرة في مجال سلامة الأغذية في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بهدف الاستفادة من أدوار وخبرات الفاو ومنظمة الصحة العالمية في بناء قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في ما يخص الدستور الغذائي، وفي مجال بناء القدرات المتعلقة بسلامة الأغذية على نطاق أوسع.

2- مبررات المشروع

المبررات الإنمائية: تعتبر المواصفات الغذائية العالمية أساسية في ضمان أنّ الأغذية في كلّ مكان في العالم هي مأمونة قدر الإمكان وتتسم بجودة جيّدة. كما يستفيد سكان البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من التنمية الاقتصادية التي تتحقق حين يحظى القطاع الخاص وحكومات بلدانهم بإمكانية أفضل للنفاذ للتجارة الدولية في الأغذية عن طريق استخدام مواصفات الدستور الغذائي.

مبررات المشروع: الثغرات المستمرة في قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة بصورة كاملة وفعّالة في عملية تحديد مواصفات الدستور الغذائي، وعلى الاستفادة من هذه المواصفات لتحقيق مكاسب صحية واقتصادية على المستوى الوطني.

2-1 القيمة المضافة لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي

من الأهمية بمكان أن يكون لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي تركيز يتوافق مع قيمته المضافة الفريدة، نظراً إلى وجود مجموعة من الفاعلين الآخرين المنخرطين في جهود دعم البلدان النامية لبناء القدرات المتصلة بالدستور الغذائي والبنية التحتية لسلامة الأغذية على نطاق أوسع. ويمكن تلخيص القيمة المضافة الفريدة لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي على النحو التالي:

- يمثل حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي شراكة إنمائية في قلب المنظومة العالمية للدستور الغذائي، ويقوم على ولاية أعطيت له مباشرة من جميع الدول الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي بما فيها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة على السواء، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية.
- يركّز حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي صراحةً على دعم المشاركة الأكثر فعالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منظومة الدستور الغذائي.
- لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي اتصال مباشر بالمنظومات الوطنية للدستور الغذائي في البلدان النامية، لا سيّما جهات الاتصال القطرية التابعة للدستور الغذائي ولجان تنسيق الدستور الغذائي القطرية.
- يتمتع حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي بإمكانية النفاذ إلى القدرات الداخلية والشبكات الخارجية لأمانة الدستور الغذائي والمنظمتين الراعيتين لها الفاو ومنظمة الصحة العالمية.

2-2 الارتباط بالأهداف والأولويات الإنمائية العالمية

يرتبط حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي بالهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية الرامي إلى استئصال الجوع والفقر الشديدين، من خلال تعزيز إمكانيات نفاذ البلدان النامية إلى الأغذية المأمونة ومشاركتها في تجارة الأغذية الدولية، وبالتالي إلى استحداث فرص عمل للفقراء. وفي سياق مشابه، يرتبط حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي بعدد من الأهداف التي اقترحتها مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بأهداف التنمية المستدامة المستقبلية في أغسطس/آب 2014، وتحديداً الهدف 2 "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتشجيع الزراعة المستدامة". وستتابع الفاو ومنظمة الصحة العالمية بصورة مستمرة استكمال أهداف التنمية المستدامة للتأكد من المواءمة بين أهداف التنمية المستدامة وحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي. وسيبحث حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي قضايا المساواة بين الجنسين، والإنصاف، وحقوق الإنسان متى نشأت. والحساب مُصمّم بهدف اتباع مبادئ فعالية المعونة على النحو المنصوص عليه في شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعّال في عام 2011: تبني البلدان النامية، والتركيز على النتائج، والشراكات الإنمائية الشاملة، والشفافية والمساءلة.

ويرتبط أيضاً حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي بالأهداف الاستراتيجية لمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وهيئة الدستور الغذائي. ويساهم الحساب على وجه التحديد في تحقيق برنامج العمل العالمي الثاني عشر لمنظمة الصحة العالمية (2014-2019)، وبرنامج العمل المتوسط الأجل لمنظمة الأغذية والزراعة (2014-2017)،

واستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لتحسين سلامة الأغذية في العالم التي تمّت المصادقة عليها في عام 2014، والخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي (2014-2019).

2-3 المستفيدين وأصحاب المصلحة المستهدفون

تتألف في المقام الأول المجموعة المستهدفة الرئيسية لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي من وزارات ووكالات ومؤسسات في بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، منخرطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في وضع وتنفيذ مواصفات الدستور الغذائي.

ويتمثل المستفيدين النهائيون في جميع المواطنين والفاعلين في سلسلة إمداد الأغذية في جميع البلدان التي تستفيد من أغذية مأمونة وذات جودة جيدة. وسيستفيد أيضاً سكان البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الفرص الاقتصادية التي تتصاحب مع تعزيز سلامة الأغذية وتحسين النفاذ إلى التجارة الدولية في الأغذية.

المجموعات الرئيسية لأصحاب المصلحة هي:

- البلدان المستفيدة؛
- منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية (المقر، المستويان الإقليمي والقطري)؛
- أمانة الدستور الغذائي؛
- البلدان الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي ذات القدرة على توفير دعم مالي وعيني أو تبادل الخبرات مع بلدان أخرى أعضاء في هيئة الدستور الغذائي؛
- وكالات متعددة الأطراف ووكالات ثنائية توفر دعماً مالياً و/أو عينياً؛
- منظمات إقليمية فاعلة في ميدان مواصفات سلامة الأغذية و/أو بناء قدرات الدستور الغذائي.

3- إطار المشروع

3-1 إطار النتائج

ستستمر المبادرة الخلف لمدة 12 سنة، اعتباراً من عام 2016. ويرد في المرفق 1 مشروع إطار قائم على النتائج يمثل نظرية البرنامج (نظرية التغيير) لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي. ويحدّد الأنشطة، والمخرجات والنتائج المتوقعة، وكذلك هدف المشروع والأهداف الإنمائية التي سيعمل حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي على تحقيقها.

يتصل الهدف الإنمائي العالمي لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي بالولاية المزدوجة لهيئة الدستور الغذائي وهي:

- زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية في الأغذية؛
- وتحسين سلامة الأغذية والصحة العامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

يتمثل هدف المشروع في :

- إشراك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الدستور الغذائي بصورة مستدامة.
- وبغرض المساهمة في تحقيق هدف المشروع، يسعى حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي إلى المساهمة في النتيجة التالية :
- زيادة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة في الدستور الغذائي.

تتمثل نتيجتا حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي في :

- زيادة الوعي والمعرفة إزاء الدستور الغذائي في صفوف صانعي السياسات والقرارات والخبراء؛
- زيادة القدرة الفنية للإدارات الوطنية على المشاركة في الدستور الغذائي بصورة فعالة؛

من المعلوم أنّ عوامل عديدة تؤثر على إمكانية تحقيق النتائج التي تتجاوز المخرجات، وأنّ حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي فقط يمكن أن يساهم في تحقيق نتيجته المتوقعة وبلوغ هدف المشروع. وأدمج الهدف الإنمائي العالمي لإظهار كيف أنّ مكانة حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي هي ضمن سياق إنمائي، ولكن لا يبرّج تقييم مساهمة الحساب في تحقيق هذا الهدف الإنمائي.

3-2 أنواع الدعم وأنشطة المشروع

يتعيّن على حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي إرساء توازن بين الطموحات العالية والموارد البشرية والمالية المحدودة في تنفيذ أنشطته. وهذا يعني الاعتماد على إجراءات مبسّطة والاستفادة من الموارد والأنشطة المتصلة بسلامة الأغذية ضمن الفاو ومنظمة الصحة العالمية بالتحديد. ويعتبر تبني البلدان، والمساءلة، والالتزام بالأنشطة على المستوى القطري عناصر أساسية أيضاً.

سيُتاح نوعان اثنان من الدعم:

(1) يكون النوع الأوّل من الدعم دعماً متعدد السنوات لبلد واحد يقدّم طلباً وطنياً، أو لمجموعة بلدان تقدّم طلباً جماعياً (يشجّع النهج الأخير حيث يعتبر أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة).

وقد تجمع البلدان أنشطة بطرق مكيفة للتشديد على ناتج زيادة الوعي والمعرفة إزاء الدستور الغذائي في صفوف صانعي السياسات والقرارات والخبراء، أو على ناتج بناء القدرة الفنية للإدارات الوطنية على المشاركة في الدستور الغذائي بصورة فعالة، أو على مزيج من الاثنين معاً. ويتوقّع أن يغطي الدعم المتعدد السنوات فترة قد تصل إلى ثلاث سنوات.

وتشمل الأمثلة عن الأنشطة التي يمكن أن تحظى بالدعم في طلبات قطرية أو جماعية ما يلي:

- حلقات عمل وطنية تشرك صانعي السياسات والقرارات من قطاعات رئيسية ومجموعات من أصحاب المصلحة الهادفين إلى تأمين الدعم السياسي والاقتصادي لأنشطة الدستور الغذائي.

- التوأمة بين بلد متقدّم/بلد يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية له بنى وطنية حسنة الأداء للدستور الغذائي، وبلد أقل خبرة من أجل تبادل خبراتهما ومساعدة البلد الأخير على تعزيز بنائه الخاصة بالدستور الغذائي وبناء مشاركة أكثر كفاءة في الدستور الغذائي.
- تشخيص البنى القطرية للدستور الغذائي ووضع خطة عمل وطنية لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي. وفي إطار هذا النشاط، يمكن أن يعمل خبير في الدستور الغذائي مع بلد/مجموعة بلدان لمساعدتها على تشخيص مواطن القوة والضعف في البنى/الأنشطة الوطنية للدستور الغذائي، وعلى وضع خطة عمل وطنية لتقوية المشاركة في الدستور الغذائي.
- بناء القدرات لمشاركة أكثر كفاءة في الدستور الغذائي. يمكن أن يتمثل هذا النشاط في استخدام أساليب تنفيذ مختلفة ومدربين ذوي خبرة لبناء القدرات في فرادى البلدان (أو بلدان عدة في سياق طلب جماعي) عن طريق التعلّم الإلكتروني، والتعلّم المختلط (التعلّم عن بُعد المترافق مع حلقات عمل/دورات تدريبية)، والتدريب الذي يركّز على مجالات فنية محدّدة (مثلاً كيفية تحديد وتوفير بيانات علمية وفنية لتحسين وضع وتنفيذ مواصفات الدستور الغذائي).
- "التوجيه" في مجال الدستور الغذائي. يمكن أن تتقدّم البلدان بطلب للعمل مع "مدرب" (شخص يتمنّع بخبرة معترف بها في مجال عمل محدّد خاص بالدستور الغذائي) قبل انعقاد دورة للجنة معيّنة تابعة للدستور الغذائي وخلالها وبعدها للمساعدة على بناء فهمها للمشاركة الفعالة في اللجنة موضع النقاش، وكذلك في أيّ عملية مستقبلية لتحديد المواصفات وتحسين قدرتها على المشاركة فيها. وكجزء من التوجيه، قد يتمكن عدد محدود من البلدان حيث لا يزال نقص الموارد يشكل حاجزاً رئيسياً أمام المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي، من الاستفادة من تمويل المشاركة الفعلية في اجتماع ما حيث بإمكانها أيضاً أن تستفيد من التوجيه.
- المساعدة الفنية لأنشطة محددة الوقت. يمكن أن تتقدّم البلدان بطلب للحصول على مساعدة فنية محددة الوقت لمساندتها في التحضير لإنجاز فني للمساهمة في الدستور الغذائي. ويمكن أن يتجلّى أحد الأمثلة على ذلك في توفير المساعدة في إعداد مشروع وثيقة لعمل جديد (مثلاً اقتراح مواصفات عالمية أو إقليمية جديدة، أو تنقيح مواصفات قائمة في الدستور الغذائي).
- دعم فني و/أو مالي محدد وهادف لجمع و/أو توليد بيانات في مجموعة من البلدان من أجل سد ثغرة محددة في البيانات لغرض العمل على تحديد المواصفات.
- ترجمة وثائق الدستور الغذائي إلى لغات محلية. من شأن توفير الدعم لهذا النشاط أن يسد ثغرة في الموارد في بلدان محددة حيث تعتبر ترجمة مواد الدعوة الخاصة بالدستور الغذائي و/أو المواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات الخاصة بالدستور الغذائي إلى لغات محلية، أساسية لزيادة التوعية عن الدستور الغذائي، وبناء القدرات الوطنية للمشاركة في الدستور الغذائي.

وفي حين تعرض الأنشطة هذه أعلاه بصورة فردية، فإنّ النية والمفهوم المتوخى من شكل القائمة يتمثلان في تعظيم الأثر من خلال مزيج من الأنشطة. وسيتاح المزيد من التفاصيل حول الأنشطة التي يمكن دعمها وأشكال الدعم في وثائق

توجيهية ستعدّ قبل نهاية عام 2015. ويمكن عرض مجموعات الأنشطة النموذجية لتوجيه خيار البلدان المستفيدة في مختلف مراحل المشاركة مع الدستور الغذائي.

(2) يقدّم النوع الثاني من الدعم إلى أنشطة تنمية القدرات المكيفة التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية والمستهدفة على المستوى الإقليمي والإقليمي الفرعي والعالمي. مجالات الدعم الدلالية:

- حلقات العمل ما قبل اجتماع لجنة التنسيق الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التي ستنظّم حول موضوع يرتبط مباشرة بتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي.
- حلقات عمل مستقلة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تستهدف مجموعات بلدان ذات احتياجات متشابهة. ولا تسمح حلقات العمل هذه باستكمال/تعزيز النوع الأول من الدعم المقدم إلى بلد/مجموعة بلدان (انظر أعلاه) فحسب، بل إنّها تعود بالمنفعة أيضاً على بلدان أخرى لا تتلقى النوع الأول من الدعم، إنما تواجه الحواجز نفسها أمام المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي. وسيتم اختيار موضوع كلّ حلقة عمل من بين مواضيع تتيح مباشرة زيادة قدرة البلدان على المشاركة في الدستور الغذائي بصورة فعّالة.
- توفير إمكانية التعلّم عن بعد من خلال مواد التعلّم الإلكتروني المتعلقة بمجالات رئيسية على صلة بالمشاركة الفعالة في الدستور الغذائي، ومنصات للتعلّم (مثلاً تبادل الممارسات الحميدة والخبرات بين البلدان)، والتعلّم المختلط (انظر آتياً)، و"مكتب المساعدة" التابع للدستور الغذائي.

3-3 تنظيم تنفيذ المشروع

3-3-1 أهلية البلدان

معايير الأهلية هي قيد البحث ومن المرجح أن تبقى الدول الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي التي كانت مؤهلة للحصول على الدعم من حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي الحالي، مؤهلة أيضاً لتلقي دعم حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي. وستستفيد البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من دعم أكثر استباقية يشمل على سبيل المثال توفير الدعم لتحديد احتياجات البلدان وصياغة الطلبات، ونهج وأنشطة محددة تستهدف هذه البلدان. ويتوقع من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى أن تساهم بشكل ملحوظ بمواردها المالية أو البشرية الخاصة في الأنشطة المدعومة من حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي الذي تستفيد منه؛ كما ستشجّع هذه البلدان على أن تصبح جهات مانحة/مساهمة (من خلال مساهمات مالية و/أو عينية) في حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي، بدلاً من أن تبقى جهات مستفيدة. ومن المحتمل

¹ ستتمكّن البلدان من خلال جهات الاتصال التابعة للدستور الغذائي من إرسال استفسار إلى عنوان بريد إلكتروني مخصص، تتولاه أمانة الدستور الغذائي أو موظفون من منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية؛ وسيعالج كلّ استفسار بسرعة ويُحال إلى الخبير الأكثر إلماماً بالمسألة ضمن أمانة الدستور الغذائي أو من خارجها للرد على الاستفسار ومتابعته. ويمكن أن يكون الاستفسار حول مسائل قانونية أو إجرائية (مثلاً إذا كان بإمكان البلد الترشّح للانتخابات على منصب في هيئة الدستور الغذائي وكيفية القيام بذلك)، أو حول مسائل فنية أو استراتيجية (مثلاً أين يمكن الاطلاع على إحصاءات تجارية لسلسلة محددة عند إعداد مشروع وثيقة).

أن يستفيد أي بلد من الدعم مرة واحدة فقط خلال فترة حياة الحساب التي تمتد إلى 12 سنة، إما من خلال طلب فردي أو عن طريق طلب جماعي.

3-3-2 معالجة الطلبات

يقدم الدعم على أساس عملية لمعالجة الطلبات. وتتبع أشكال الطلبات الفردية أو الجماعية نموذجاً قياسيًّا. وحين يمكن كسب كفاءات في تنفيذ أنشطة تنمية القدرات من خلال مشروع جماعي إقليمي بدلاً من مشروع وطني، يشجع عندها النهج السابق. ويتعيّن على البلدان أن تظهر في الطلبات قيادة والتزاماً في المشاركة في الدستور الغذائي بصورة فعالة، وتبنيًا لعملية إصلاح البنى الوطنية للدستور الغذائي، بما في ذلك من خلال إثبات قدرة المشروع على تحقيق نتائج مستدامة على مستوى المخرجات والخضوع للمساءلة عليها. وستحدّد معايير للطلبات الجاهزة تكون مشابهة للمعايير التي يطبّقها حالياً حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي. وستتولّى أمانة حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي عملية الفرز الأولي نسبة إلى هذه المعايير. ومن ثمّ ستستعرض من الناحية الفنية من جانب المجموعة الاستشارية لحساب الأمانة أو من قبل لجنته الفنية الفرعية. وستتخذ المجموعة الاستشارية لحساب الأمانة القرارات بشأن تخصيص الأموال للطلبات الناجحة. وحين يتجاوز عدد الطلبات الجاهزة عدد الطلبات الجديدة التي يمكن دعمها في سنة تقويمية، تطبّق المجموعة الاستشارية لحساب الأمانة معايير تحديد الأولويات لتوفير الدعم. وهذه المعايير هي في صدد البحث وقد تشمل:

- البلدان الأقل نمواً؛
- الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- البلدان التي هي أعضاء جدد في هيئة الدستور الغذائي (عضو لأقل من 12 سنة)؛
- البلدان النامية التي لا تعتبر بلداناً أقل نمواً أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تتسم باقتصاد محدود.

وسيتّم أيضاً الحرص على ترتيب الطلبات الواردة من الإقليم نفسه في السنة الأولى لتقديم الدعم، بهدف عدم إجهاد قدرة المكاتب الإقليمية للفاو ومنظمة الصحة العالمية التي ستدعم تنفيذ أنشطة حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي.

3-3-3 حجم الدعم لكلّ طلب

تختلف أحجام التمويل المتاحة لمختلف البلدان/مجموعات البلدان (في حالة طلب جماعي) وفقاً لاحتياجات البلد/مجموعة البلدان والحد الأدنى من الكتلة الحرجة المتوقعة من نشاط/أنشطة لإحداث تغيير مستدام في البلد/مجموعة البلدان. ويرجّح وضع سقف من ثلاث سنوات كحد أقصى للدعم المتعدد السنوات. وقد يتمّ تحديد المبلغ الأقصى لكلّ بلد/مجموعة بلدان ولكلّ سنة من الدعم المتعدد السنوات.

3-3-4 إطار تنفيذ الدعم

قد يكون من الضروري، حسب عدد وتوقيت الطلبات التي يتم تلقيها، ترتيب بدء المشاريع القطرية مع الوقت لتيسير الإدارة، وجمع الأموال لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي، وكذلك تنفيذ الأنشطة.

تضع منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة الصحة العالمية العقود لصرف الأموال للبلدان التي كانت طلباتها ناجحة. وتصرف الأموال على دفعات على أساس المخرجات. وتستخدم خطط العمل السنوية أو آليات أخرى مشابهة لتوجيه المخرجات ورصد الإنجازات وكسبيل لضمان تولي البلدان مسؤولية بناء قدراتها للمشاركة الفعالة في الدستور الغذائي. ويمكن تصوّر تمويل مشترك من جانب السلطات الوطنية بوصفه مقياساً للتبني والالتزام بالاستدامة.

وفي حين تقع على عاتق البلدان مسؤولية تحديد الاحتياجات، والعمليات الاستشارية الوطنية، والطلبات، والمخرجات، والاستعمال الفعال والكفؤ للموارد (سواء تلك التي يوفّرها حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي أو تلك التي قد تقدّم كأموال نظيرة من البلدان) والتبليغ، يمثل الموظفون المسؤولون عن سلامة الأغذية التابعون لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية عنصراً رئيسياً في الحوار المتكرر مع البلدان بشأن تحديد الاحتياجات والأنشطة الملثمة، وإدارة العقود مع البلدان، والتبليغ عن التقدّم المحرز في البلدان ورصده.

4- الحوكمة والإدارة

تتولّى مجموعة استشارية تضطلع بدور مجلس إدارة الإشراف على حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي. وتتكوّن المجموعة الاستشارية لحساب أمانة الهيئة من كبار الموظفين في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، وتقدّم توجيهات استراتيجية وسياساتية، وإشرافاً من ناحية الإدارة على حساب الأمانة، على غرار المجموعة الاستشارية لحساب الأمانة التي تعمل راهناً لصالح حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي الحالي. وقد تتخذ المجموعة الاستشارية قراراً بشأن تشكيل لجنة فنية فرعية واختيار أعضاء للمساعدة على تنفيذ الوظائف الفنية من قبيل مراجعة الطلبات ورصد المشاريع.

تتولّى الأمانة التي تتخذ من مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف مقراً لها الإدارة اليومية لحساب الأمانة. وعدد موظفي الأمانة هو قيد البحث، ويمكن أن تتشكل من منسق واحد وخبير فني أو خبيرين فنيين اثنين (يحتمل أن يكون مركز أحدهم في جنيف والآخر في منظمة الأغذية والزراعة في روما) وموظف أو موظفي دعم (حسب عبء العمل الإداري في الفاو ومنظمة الصحة العالمية حيث تدار الأعمال). ويتمشى تعزيز الأمانة، إلى جانب رفع مشاركة موظفي الفاو/منظمة الصحة العالمية في المقر/أو على المستويين الإقليمي والقطري، مع زيادة المدخلات الفنية والإدارية التي ستكون مطلوبة لتنفيذ النهج المكيف الموصوف آنفاً.

² يمكن استخدام دورات هيئة الدستور الغذائي كفرصة لمثلي البلدان المستفيدة للاستفادة من وجود موظفين تابعين للفاو/منظمة الصحة العالمية من المقر والمكاتب الإقليمية. ويمكن تنظيم "عيادات لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي" على هامش دورات هيئة الدستور الغذائي لإتاحة المجال أمام البلدان للتعاون مع الفاو/منظمة الصحة العالمية حول مروحة واسعة من القضايا المتعلقة بالحوافز التي تعترض مشاركتها الفعالة في الدستور الغذائي وكيفية معالجتها بدعم الفاو/منظمة الصحة العالمية وحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي.

5- التبليغ والرصد والتقييم

1-5 التبليغ

تعدّ التقارير السردية والمالية السنوية للجدولة في هيئة الدستور الغذائي. وتمثّل التقارير السنوية للجهات المانحة.

2-5 الرصد والتقييم

سيوضع إطار للرصد والتقييم خلال مرحلة التنفيذ المبكرة لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي. وستحدد الخطوط الأساسية للمؤشرات في السنة الأولى من التشغيل (قدر الإمكان).

يطبّق الرصد السنوي على مجموعة محدودة رئيسية من المؤشرات في إطار الرصد والتقييم ويعدّ تقرير سنوي للرصد، يشمل آثار الإدارة، للجدولة في هيئة الدستور الغذائي. وعلى غرار حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي الحالي، سيستمر الحوار والتبادل مع كافة مجموعات أصحاب المصلحة (بما في ذلك الجهات المانحة والمستفيدين) في الأحداث المقررة على هامش دورة الدستور الغذائي، بما في ذلك هيئة الدستور الغذائي، وغيرها من الاجتماعات حسب المقتضى. ومن المرجح أن تجري مراجعات دورية (من قبيل مراجعات بسيطة للإدارة والتشغيل) كل 3-4 سنوات لغرض تنقيح حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي حسب المقتضى.

سيجري تقييم خارجي مستقل في منتصف دورة حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي، وتقييم نهائي للمشروع في السنة 10 أو 11.

6- تكاليف التشغيل المقدّرة

ترد في المرفق 2 ميزانية سنوية دلالية لسنوات التشغيل الكاملة.

7- السياسات والإجراءات والتمويل

يُضمن الامتثال للوائح وأنظمة المنظمتين الاثنتين في ما يخص الشؤون المالية والإدارية، بوصف المشروع حساباً مشتركاً بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومشروعاً ضمن منظمة الأمم المتحدة. وبالنسبة إلى شؤون السياسات، ستوفّر المجموعة الاستشارية لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي التوجيه لضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات المعمول بها في المنظمتين على السواء.

وحسب سياسات منظمة الصحة العالمية التي ترعى حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي الحالي، لن يتمّ السعي إلى الحصول على تمويل من القطاع الخاص ولن يقبل به في ما يخص حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي. وبهدف تفادي أيّ حالات محتملة من تضارب المصالح، سيطلب الحصول على تمويل من مؤسسات متعددة الأطراف، ووكالات معونة حكومية ومؤسسات مقبولة بموجب إطار منظمة الصحة العالمية للمشاركة مع جهات فاعلة غير رسمية.

وسيُسعى حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي، حيثما أمكن، إلى الحصول على التزامات مالية متعددة السنوات بهدف زيادة وضوح التمويل خلال فترة حياة المشروع الممتدة على 12 سنة، ولضمان تنفيذ الأنشطة على النحو المقرر. وسيبحث الدعم المقدّم من البلدان على شكل مساهمات عينية، لا سيّما من البلدان المتوسطة الدخل.

ستتولّى المجموعة الاستشارية لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مسؤولية ضمان أنّ عمل حساب الأمانة يشكّل جزءاً من آلية دولية متنسقة لجمع الأموال، وأنّه سيكون مكملاً لحسابات أخرى تركّز على بناء القدرات في مجال سلامة الأغذية وتحديد المواصفات.

8- المرفقات

المرفق 1: مشروع إطار النتائج

المرفق 2: الميزانية السنوية الدلالية لسنوات التشغيل الكاملة

المرفق 1

الإطار القائم على النتائج لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي

الهدف الإنمائي العالمي	تحسين سلامة الأغذية والصحة العامة	زيادة المشاركة في التجارة الدولية في التغذية
هدف المشروع	مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الدستور الغذائي بصورة مستدامة	
النتيجة	زيادة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة في الدستور الغذائي	
المخرجات	زيادة القدرة الفنية للإدارات الوطنية على المشاركة في الدستور الغذائي بصورة فعالة	زيادة الوعي والمعرفة إزاء الدستور الغذائي في صفوف صانعي السياسات والقرارات والخبراء
الأنشطة	بناء قدرات مجموعات البلدان (معالجة القضايا المشتركة)	منح رزم متعددة السنوات للبلدان الناجحة في عملية تقديم الطلبات

المرفق 2

الميزانية السنوية الدلالية للمبادرة الخلف

(التقديرات قائمة على السنوات 3-10 التي تمثل سنوات التشغيل الكاملة)

التكلفة السنوية المقدرة (بالدولار الأميركي)	الوصف	نوع التكلفة
900,000	الموظفون الفنيون والإداريون المخصصون لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي في جنيف أو روما	تكاليف الموظفين
50,000	الموارد البشرية الإضافية (الموظفون الإداريون المستخدمون لأمد قصير، المستشارون)، التكاليف الإدارية (الترجمة، الاتصالات، المعدات المكتبية)	التكاليف الإدارية
950,000		إجمالي التكاليف السنوية الإدارية الخاصة بالموظفين
1,800,000	إبرام عقود مع البلدان لدعم الطلبات الناجحة	تكاليف الأنشطة
100,000	توفير الدعم الفني لبلدان/مجموعات بلدان	
270,000	توفير الدعم لحلقات العمل ما قبل اجتماع لجنة التنسيق الإقليمية (معدل 3 حلقات عمل في السنة)	
200,000	توفير الدعم للدورات التدريبية/حلقات العمل المستقلة المتصلة بالدستور الغذائي (معدل 2 في السنة)	
30,000	الرصد والتقييم	
2,400,000		إجمالي تكاليف الأنشطة السنوية
3,350,000		إجمالي التكاليف السنوية المقدرة